

بناء الأنثروبولوجيا السياسية (*)

جورج بالندييه

ترجمته: غسان زيادة

الولايات المتحدة في 1952 - International Symposium on Anthropologie — لم تعر الموضوع أبداً أي اهتمام. وفي تواريخ أقرب أيضاً، فإن الأنثروبولوجيين استمروا في إقامة محضر للنقص: إن أكثرتهم يعترفون « بأنهم أهملوا الدراسة المقارنة للتنظيم السياسي للمجتمعات البدائية ». (شابيرا). ومن هنا، سوء الفهم والاختفاء والتأكيدات المخادعة، التي قادت إلى استبعاد الاختصاص والفكر السياسيين لعدد كبير من المجتمعات. ومنذ عشرين سنة تقريباً، بدأ الاتجاه ينعكس. فالدراسات على الأرضية تتضاعف، وبشكل خاص في أفريقيا السوداء حيث بحث أكثر من مئة حالة، ويمكن لها أن تكون خاضعة لعلاج علمي. والإعدادات النظرية بدأت تعبر عن النتائج المحصلة بفضل هذه البحوث الجديدة. إن هذا التقدم الفجائي يُفسر بالحالية - الأخذ بعين الاعتبار المجتمعات المتغيرة المتحدرة من الاستقلال عن الاستعمار - وبنفس القدر بالضرورة الداخلية للعلم الأنثروبولوجي. إن علماء السياسة يعترفون، من الآن وصاعداً، بضرورة وجود أنثروبولوجيا سياسية. فألوند G. Almond يجعل من ذلك شرطاً لكل علم سياسة مقارن. ويستنتج ر. آرون

تبدو الأنثروبولوجيا السياسية، كمشروع - قدم جداً، ولكنه حاليّ دائماً - وفي الوقت ذاته كاختصاص في البحث الأنثروبولوجي، بتركيب متأخر. وهي بشكلها الأول، تضمن تخطي التجارب والعقائد السياسية الخاصة. وهكذا تسعى لتأسيس علم الموضوع السياسي، معتبرة الإنسان بشكل الميسر الوحيد، وباحثة الخصائص المشتركة لكل التنظيمات السياسية المعترف بها، في تنوعها التاريخي والجغرافي. وبهذا المعنى، فإنها موجودة سلفاً في « السياسة » لأرسطو، الذي يعتبر الكائن البشري كائناً سياسياً، بشكل طبيعي، يسمى لاكتشاف القوانين، أكثر من سعيه للتعريف بأفضل دستور قابل للتحقيق من أجل دولة ممكنة. وفي شكلها الثاني، فإن الأنثروبولوجيا السياسية تحدّد حقلاً دراسة في كنف الأنثروبولوجيا⁽¹⁾ الاجتماعية أو الاتنولوجيا. إنها تتعلق بالوصف والتحليل للنظم السياسية، (بنيات، سرورة، وأشكال)، الخاصة بالمجتمعات المعترية، بدائية أو سلفية، وبهذا المعنى، فإنها نظام مميّز منذ فترة وجيزة، ساهم في تكوينها لووي (R. Lowie) آسفاً على اللاكفاية للأعمال الأنثروبولوجية في الموضوع السياسي. وهناك حدث ذو دلالة: إن الأسس المأخوذ بها في

(*) هذا المقال هو ترجمة للفصل الأول، من كتاب جورج بالندييه: « الأنثروبولوجيا السياسية » - المنشورات الجامعية في فرنسا، باريس. الطبعة الأولى، 1967.

(R. Aron) بأن المجتمعات المسماة نامية « هي بصدد سحر علماء السياسة الراغبين بتجنب الاقليمية الغربية أو الصناعية ». أما باركنسن (C. N. Parkinson) فيعتقد « بأن دراسة النظريات السياسية كان ينبغي أن يسلم أمرها إلى الانتروبولوجيين الاجتماعيين ».

هذا النجاح المتأخر لا يمضي دون جدال أو غموض. وبالنسبة لبعض الفلاسفة - وخاصة ر. ريكور (R. Ricœur) - فإن الفلسفة السياسية هي وحدها المبررة؛ قياساً إلى أن الموضوع السياسي، هو بشكل رئيسي الموضوع نفسه من مجتمع لآخر؛ حيث السياسية هي « منحنى » (télös) وهدفها طبيعة المدينة. وهذا ردّ كامل على علوم الظاهرة السياسية؛ وهذا الرد لا يمكن أن يكون منقوضاً بدوره إلا بتفحص متعمق لهذه الظاهرة. إن الشكوك المعبر عنها مطولاً من قبل هذه النظم، إن بالنسبة لمبادئها أو مناهجها أو أهدافها المعتبرة، ليست أبداً مناسبة لمثل هذا المشروع. وينبغي، إذًا، محاولة اختصارها.

1 - دلالة الانتروبولوجيا السياسية:

بوصفها، نظاماً يسعى للحصول على وضع علمي، فإن الانتروبولوجيا السياسية تفرض ذاتها، أولاً، كطريقة اعتراف ومعرفة للغرائبية السياسية، والأشكال السياسية « الأخرى »، إنها أداة للكشف عنه ولدراسة مختلف المؤسسات والممارسات الضامنة لحكم البشر، وأيضاً لنظم التفكير والرموز التي تكونها.

إن مونتسكيو، عندما يعدّ مفهوم الاستبداد الشرقي، (موحياً بنموذج مثالي، بالمعنى المستخدم من ماكس فيبر)، وعندما يصنف هذه المجتمعات التي يعرفها هذا المفهوم، ويؤكد على تقاليد سياسية مختلفة عن التقاليد الأوروبية، فإنه يضع ذاته بين المؤسسين الأوائل للانتروبولوجيا السياسية. إن المكان المنوح لهذا النمط من المجتمع السياسي، يشهد، من جهة أخرى، على أهمية هذا الإسهام.

إن مونتسكيو، بالواقع، هو المؤسس لمشروع علمي، كان قد عرّف خلال زمن ما، بوظائف الانتروبولوجيا الثقافية والاجتماعية. إنه يقيم جدولاً، يظهر تنوع المجتمعات الإنسانية. ولهذا الهدف، فهو يلجأ لمعطيات التاريخ القديم، لوصف الرحالة، وللملاحظات المتعلقة بالبلاد الأجنبية والغريبة. إنه يضع خطوط منهج مقارنة وتصنيف، ونموذجية، وهذا ما يقود إلى اعطاء قيمة للميدان السياسي، وإلى أن يحدّد، بطريقة ما، نماذج المجتمعات حسب انماط الحكم، وبنفس الرؤية، فإن الانتروبولوجيا حاولت، بادئ ذي بدء، تحديد نطاق الثقافات والمشهد الثقافية، أخذة بعين الاعتبار المعايير التقنية - الاقتصادية، وعناصر الحضارة، وأشكال البنيات السياسية⁽²⁾. إن نجعل مما هو سياسي، خاصةً تميّز لتمييز المجتمعات الشاملة والحضارات؛ هو أن نعطي، أحياناً، وضعاً علمياً مفصلاً. إن الانتروبولوجيا تظهر بشكل نظام، يأخذ بالاعتبار، مجتمعات « سلفية »، حيث الدولة ليست مكونة بشكل واضح، ومجتمعات، وحيث الدولة توجد وتبدي مظاهر متنوعة جداً. إنها تعرض، بالضرورة، مسألة الدولة، ومراحل تكونها وتعابيرها الأولى. إن ر. لويو (R. Lowie)، بتكريه واحداً من مؤلفاته الرئيسية لهذه المسألة، (أصل الدولة. 1927)، يكشف بذلك، الاهتمامات التي كانت لرواد البحث الانتروبولوجي. إن الانتروبولوجيا السياسية تلمس أيضاً مسألة المجتمعات الجزئية، التي لا سلطة سياسية مركزية فيها، والتي هي مادة لتقاش قديم، يلد دائماً من جديد. إن المؤرخ تيفرت (Teggart)، الذي يستشهد به أحياناً كثيرة، المؤلفون البريطانيون، يؤكد: « إن التنظيم السياسي هو شيء خارق، إنه ميزة لبعض الجماعات فقط... كل الشعوب كانت خلال زمن ما، أو أنها ما زالت، منظمة على قاعدة مختلفة »⁽³⁾. وعلى فترة ثلاثين عاماً، فإن عالم الاجتماع الأميركي ماكلفر (MacIver) يستمر بقبول فكرة أن: « الحكومة القبلية تختلف عن كل أشكال الحكومة الأخرى » (The Web of

(Gornement). وبفارق جوهري أو بغياب ما هو سياسي، فإن الفكرتين كانتا مطلوبتين، أكثر مما هما مؤكدتين، وإن المجتمعات المتأتية من الدراسة الانتروبولوجية توضع جانباً. وهناك تفرعات ثنائية تدعي التعبير عن هذه الوضعية: مجتمعات بدون تنظيم سياسي / ومجتمعات ذات تنظيم سياسي، بدون دولة / ذات دولة، بدون تاريخ أو بتاريخ تكراري / ذات تاريخ جمعي الخ... إن هذه التعارضات مخادعة، إنها تخلق، بشكل خاطئ، قطعاً علمياً (إبستمولوجياً)؛ علماً بأن التمييز القديم بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة، قد طبع الانتروبولوجيا السياسية لحظة ولادتها. إن الانتروبولوجيين، بتمييزهم الدراسة المنهجية عن «المذاهب البدائية للتنظيم السياسي»، قد حولوا التفسيرات السلبية إلى ممكنة؛ تلك التفسيرات للمنظرين الغرباء عن مذهبهم والذين ينفون وجود مثل هذه النظم.

إن استحضار هذه المسائل، يوحى بالأهداف الرئيسية، والتي أمكنها أن تكون وجهة بواسطة الانتروبولوجيا السياسية، وأن تستمر بتعريف هذه الأخيرة:

(أ) تحديد ما هو سياسي، ودون أن يربط هذا الأخير لا بالمجتمعات المسماة تاريخية فقط، ولا بوجود جهاز للدولة.

(ب) توضيح سيرورات التشكل والتحول للنظم السياسية، من أجل بحث متواز لبحث المؤرخ؛ وإذا كان في الامكان بشكل عام، تجنب الخلط بين «البدائي» و«الأولي»؛ فإن تفحص الشهادات التي تعود إلى زمن البدايات، («الشباب الفعلي للعالم» حسب تعبير روسو) أو التي تأخذ بالحساب التحولات، تبقى مفضلة.

(ج) دراسة مقارنة، تضبط التعابير المختلفة للواقع السياسي، ليس بمحدود تاريخ خاص - تاريخ أوروبا، ولكن في كل إتساعه التاريخي والجغرافي. وبهذا المعنى، فإن الانتروبولوجيا السياسية تريد لذاتها أن تكون انتروبولوجيا بكل ما يقبله هذا التعبير. وهكذا، فإنها تساهم بحجم «الإقليمية» عند علماء السياسة، المنقوضة من قبل أرون،

وتساهم ببناء «التاريخ العالمي للفكر السياسي» الذي تنهه باركنسون.

إن التبدلات، المتأتية في المجتمعات النامية، تعطي معنى إضافياً، لمشاريع الانتروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسيين، المعمول بها، إنها (التبدلات) تسمح بدراسة حالية وليس ارتجاعية، للسيرورات التي تضمن التحول من الحكم القبلي ومن الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة؛ من الأسطورة إلى العقيدة وإلى الأيديولوجية السياسيتين. تلك لحظة مناسبة للدراسة، واحدة من المراحل «المفاصل» التي بحث عنها سان سيمون، عندما فسر الثورة الصناعية، أي تكون نموذج جديد للمجتمع وللحضارة.

إن الوضع الراهن للمجتمعات السياسية الغرائبية، يحث برؤية ديناميكية، على فحص العلاقات بين التنظيمات السياسية الحديثة والتنظيمات السياسية التقليدية، بين التقليد والحداثة. وإخضاع التنظيمات التقليدية، زيادة على ذلك، لتجربة واقعية، إن التجربة تحصل بصددهم على نظرة جديدة وأكثر نقدية. وإن التطابق يتخطى دراسة التنوع والتكون للأشكال السياسية، إنه يطرح أيضاً مسألة وضعها موضع العلاقة المعممة، ومسألة عدم إنسجامها وتعارضاتها ومسألة اندماجها وتبدلاتها.

2 - تأسيس الانتروبولوجيا السياسية:

إذا كانت الانتروبولوجيا السياسية تعرف ذاتها أولاً، بالأخذ بعين الاعتبار للغرائبية السياسية، وبالتحليل المقارن الذي تقود إليه، فإن أصولها يمكن لها أن تكون معتبرة كأصول بعيدة. وبغض النظر عن الانحيازات المستعانة في مراحل مختلفة، فإن الانتروبولوجيا لم تتأسس إلا ببطء، وإن ولادتها المتأخرة لها أسباب تفسر بشكل جزئي مخاضها:

(أ) الأسلاف:

إن الانتروبولوجيين، وهم يعيدون تركيب مسار علمهم، يعيدون اكتشاف الأوتاد البعيدة أحياناً، والتي

تشهد على الميزة الدائمة (وغير القابلة للاختيار) لاهتماماتهم الرئيسية. إن غلوكمان (Gluckman) يشير لأرسطو: «كتابة عن الحكم»، ويبحث عن الأسباب التي تثير المخطاطات الحكومية القائمة، ومحاولته لتحديد قوانين التغيير السياسي. وبوكوك (D. F. Pocock) يستحضر الإنتباه المكرس سابقاً من قبل فرانسيس بيكون للشهادات المتعلقة بالمجتمعات المختلفة أو «المتوحشة»، وليود فالرز (Lloyd Fallers) يذكر بأن ماكيفاللي - في الأمير - يميز بين اثنين من النماذج المثالية المميزة من قبل ماكس فيبر في علم اجتماعه السياسي: «التراثية» و«السلطانية».

وفي الواقع، فإنه من الملائم البحث عن رواد المسيرة الأنثروبولوجية، بين خالقي الفكر السياسي للمقرن الثامن عشر. إن السلف المفضل يبقى مونتسكيو. وبوكوك يشدد على ذلك، يرجوعه إلى «روح الشرائع»: «إنها المحاولة الأولى الجدية لجدول لتنوع المجتمعات البشرية، بغية تصنيف ومقارنة هذه الأخيرة، وبغية دراسة العمل الملائم للمؤسسات في كنف المجتمع»⁽⁴⁾. لأن المجتمعات معرفة حسب طريقة الحكم فيها، إن هذا الإسهام يحضر لمجيء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسيين. ولكن يجب العثور على أكثر من هذا التجسيد، ويجب حفظ أكثر من هذا التعريف لشكل سياسي مسمى بنجاح علمي تميز: «الإستبداد الشرقي»، إن مونتسكيو حسب تعبير التوسير، يحدث «ثورة في المنهج». إنه ينطلق من الوقائع: «القوانين، التقاليد، ومختلف أعمال الشعوب على الأرض»، إنه يؤسس مفاهيم النماذج والقوانين، إنه يقترح تصنيفاً شكلياً وتاريخياً للمجتمعات - وخاصةً المريئية، ومن المهم التذكير بذلك، كمجتمعات سياسية.

يوصف روسو، في أكثر الأحيان، بالفيلسوف السياسي، استناداً إلى كتابه «خطاب حول اللامساواة» وإلى «العقد الاجتماعي». إن مساهمته لم تكن دائماً مقيمة من قبل الاختصاصيين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا السياسيين، وإنما لا تلخص، في الواقع، بالعقد الافتراضي

الذي بواسطته، يخرج النوع البشري من الحالة «البدائية» ويغير طريقة وجوده، أو بتلك البرهنة التي يعالجها باركنسون على أنها «علم أسلوب من القرن الثامن عشر» وعلى أنها «شيخوخة». إن روسو - وهو يتابع البحث اللاممكن عن الأصول - يأخذ بالاعتبار وأسلوب علمي أعمال «الشعوب المتوحشة»، ولديه حدس بأبعادها التاريخية والثقافية. إنه يستعيد لحسابه نسبة روح الشرائع، ويعترف بأن الدراسة المقارنة للمجتمعات، تسمح بفهم كل منها بشكل أفضل. إنه يؤسس تفسيراً بتعابير مرحلة التكون: «اللامساواة وعلاقات الإنتاج هي محركات التاريخ». إنه يعترف، في الوقت ذاته، بنوعية كل نسق اجتماعي وعدم توازنه، وبالنقاش الدائم بين «قوة الأشياء» و«قوة التشريع». إن موضوعات «خطاب حول اللامساواة»، تجسد مسبقاً، أحياناً، تحليل انجلز الموضح لـ «أصل العائلة، والملكية الخاصة، والدولة».

وفي الواقع، فمع ماركس وانجلز، تنبعث بعض تيارات الفكر السياسي في القرن الثامن عشر. ومؤلفاتهم تحمل وضع خطوط لانتروبولوجيا الاقتصادية، - مع التوكيد على «شكل إنتاج آسيوي» - ولأنثروبولوجيا سياسية خاصة مع إعادة الأخذ بعين الاعتبار للاستبداد الشرقي ولظواهره التاريخية. إنها ينظران هذه الملاحظة، إنطلاقاً من توثيق غرائبي: إن قصص الرحالة و«وصفهم»، كتابات تعتبر الجماعات القروية ودولة الهند خلال القرن التاسع عشر، أعمال مؤرخين وعلماء عراقية (أنثوغرافيين). مشروعها (المصمم أكثر مما هو مكتمل) يخضع لضرورة مزدوجة: البحث عن سيرورة تكوين الطبقات الاجتماعية والدولة بذوبان التجمعات البدائية؛ وعن تحديد خصائص مجتمع «آسيوي»، يبدو انه خاص.

إن هذه المسيرة تحمل تناقضاً داخلياً ما، خاصة إذا درسنا مساهمة أنجلز. فهذا الأخير يعالج التاريخ الغربي كممثل للنمو العام للبشرية، مدخلاً بذلك نظرة توحيدية لصيرورة المجتمعات والحضارات. ومن جهة أخرى،

والأب المبجل من أكثرية الأنثروبولوجيين الحديثين. إنه يعترف بشكلين للحكم «مميزين بشكل رئيسي» ولها دلالة على التطور القديم للمجتمعات: «الأول، حسب ترتيب الزمن، قائم على الأشخاص والعلاقات الشخصية البحتة، ويمكن اعتباره كمجتمع... والثاني قائم على الأرض والملكية، ويمكن اعتباره كدولة... إن المجتمع السياسي منظم على بنى أرضية، ويأخذ بالحسبان علاقات الملكية بقدر العلاقات التي تقيمها الأرض بين الأشخاص»⁽⁵⁾.

هذا النمط في التفسير، يقود عملياً الأنثروبولوجيا، إلى حرمان مجموعة واسعة من المجتمعات من الصفة السياسية. إن مورغان كان ضحية لمذهبه النظري الخاص، المأخوذ في هذه الحالة، بجانب منه، من أعمال هنري ماين. لقد كرّس عدة فصول من مؤلفه الكبير لـ «فكرة الحكم»، ولكنه لم ينف منها، بشكل أقل، تلاؤم مذهب العشائر (المجتمع البدائي) مع بعض أشكال التنظيم السياسية، بشكل جوهري، (أرستقراطية، ملكية). وهكذا، أثار جدلاً متجدداً بدون توقف، في كنف النظرية الأنثروبولوجية، وفي سنة 1956، أعاد شابرا هذا الجدل في كتابه (الحكم والسياسة في المجتمعات القبلية).

ج) الأنثروبولوجيون السياسيون:

بعد عام 1920، ستأسس أنثروبولوجيا سياسية مميزة مغايرة، جلية وليس مضمرة. انها تنطلق من الإشكالية القديمة، ولكنها تستفيد من الأدوات الجديدة الناتجة عن البحث الاتنوغرافي (العراقي).

انها تناقش مجدداً في موضوع الدولة، وأصلها، وتعييراتها الأولى، وهي مسألة أعيد تناولها سابقاً من قبل فرانز أوبنهايمر في مطلع القرن. (Der staat, 1907). ومع فارق بضعة سنوات، تم طبع دراستين هامتين تحييان على الاهتمام ذاته، دراسة ف. ش. ماكلاود. الذي يستعمل التوثيق المجموع من قبل علماء العراقة المتأمركين (The origin of the state reconsidered in the Light of the

وبالقياس ذاته، حيث أن المجتمع «الأسوي»، والدولة التي يمكن أن تديره معتبران على حدة، فإن المجتمع يوجد بطريقة ما مسحوب خارج التاريخ، - محكوم بالسكون النسبي وبالثبات. إن هذه الصعوبة، تبقى حية في كنف أول الأبحاث الأنثروبولوجية؛ من جهة، تسعى لدراسة التكوينات، وسيرورات التكون والتحول، وهي تقبل في نفس الوقت، بأنه من شبه المستحيل أن «يتم اكتشاف أصل المؤسسات البدائية» (فورت وافنز - بريشارد)؛ من جهة أخرى، فانها تتعلق بالأشكال الأكثر نوعية للمجتمعات والحضارات، وأحياناً تفحص، بخسارة، الخصائص المشتركة والسيرورات العامة التي ساهمت في تكوينها.

ب) الأنثروبولوجيون الأوائل:

لقد اعتبروا الظواهر السياسية، خاصة تحت مظهر تكوينها، ومع رصانة مؤكدة جداً، تم التمكن من نفي أهميتها لهذا الميدان. إن ماكس غلوكمان ينقض الفقر الكامل: «لا أحد من الأنثروبولوجيين الأوائل، ولا حتى ماين (Maine)، إذا كنا نطالب به كسلف، قد بحث المسألة السياسية، ربما لأن الأبحاث الأولية في الأنثروبولوجيا قد كرست لمجتمعات ذات المنحى الصغير في أميركا وأستراليا، وأوقيانيا والهند». بيد أن الرجوع إلى الرواد يبقى شائعاً، إلى السير هنري مان، في اللحظة المستحضرة والمهملة أحياناً؛ وهو مؤلف الكتاب الشهير (Ancient Low)، وهذه الدراسة المقارنة للمؤسسات الهند - أوروبية تكشف عن «ثورتين» في صيرورة المجتمعات: إنتقال المجتمعات القائمة على الوضعية إلى مجتمعات مشادة على العقد؛ وانتقال التنظيمات الإجتماعية المتمركزة على القرابة إلى تنظيمات نابغة من مبدأ آخر - خاصة مبدأ «التاس المحلي» الذي يعرف بـ «قاعدة العمل السياسي المشترك». هذا التمييز المزدوج هو في أساس نقاش مفتوح دائماً. إن المرجع المستشهد به، بشكل شائع، يبقى مع ذلك «المجتمع القديم» لمؤلفه ل. هـ. مورغان (1877)، الملهم لأنجلز،

كبير، ان تمييز علاقات القروية و تمييز العلاقات السياسية البحتة يبدو من خلالها (المجتمعات) بشكل أوضح منه في المجتمعات الصغيرة «السلفية». في 1940، نشرت ثلاثة مؤلفات، تعتبر اليوم تقليدية. اثنتان منها، يعود الفضل بها إلى أ. أ. أفنز - برينشارد (Evans-Pritchard) وهي تعبر عن نتائج البحوث المباشرة وتحمل مساهمات نظرية جديدة. وكتاب (شعب النوير «The Nuer»)، يظهر الخطوط العامة تجمع نيلي (نهر النيل)، وهو يوضح في الوقت ذاته، العلاقات والمؤسسات السياسية لشعب محروم من الحكم، لأول وهلة، كما ثبت إمكانية وجود «فوضى منظمة». أما كتاب (النسق السياسي لشعب الانيواك) (The political System of the Anuak) فهو بالنتيجة دراسة في الانثروبولوجيا السياسية حول شعب سوداني، قريب من النوير، وقد أنشأ شكلين متناقضين ومتناظرين لحكم البشر، وأما الكتاب الثالث فهو مؤلف جماعي بتوجيه من أفنز - برينشارد وفورت: «النظم السياسية الأفريقية». إنه يخضع لضرورة مقارنة يإظهاره «حالات» متميزة بشكل واضح، انه مقدم بمدخل نظري، ويقترح وضع لبنات لنموذجية ما، وهو مقيم من قبل غلوكان، كأول مساهمة تسمى لاعطاء وضع علمي للانثروبولوجيا السياسية. ومن الصحيح، ان المسؤولين عن هذا الكتاب يجددون ابتعادهم عما يتعلق «بفلسفة السياسة»؛ وهم أقل اهتماماً بأن يصغوا من أن «يقولوا أي حكم كان ينبغي على البشر أن يضعوه لذاتهم». إن هذا التوكيد، يحجي، دون شك، بعض التحفظات، ولكن ليس هناك أبداً، إحصائي لا يظهر تأثيره فيما يتعلق بهذين الانثروبولوجيين الكبارين. وبعد 1945، فإن عدد الأفريقيين السياسيين، كبر بسرعة. وان دراساتهم، بادئ ذي بدء، هي نتاج عمل كثيف مكمل على الأرضية، إن هذه الدراسات، تأخذ بالاعتبار في الوقت ذاته، المجتمعات الجزئية (فورت، ميدلتون، تيت، سوثال، بالندييه) ومجتمعات الدولة (نادل، سميث، مائية، مرسية، أبر، بياتي)، إنها تؤدي لأبحاث نظرية

data of Aboriginal Northe America «1924»).

ودراسة لويي (أصل الدولة)، التي تحدد الدور المعتبر للعوامل الداخلية (تلك المثيرة للتمايز الاجتماعي) والعوامل الخارجية (تلك الناشئة عن الغزو) في تكوين الدول. إنها نتاجات المسيرات التي تريد أن تكون علمية، والمبنية على الوقائع، والمتميزة بشكل واضح عن أعمال الفلسفة السياسية. وإن مسألة الأصول هي أيضاً تلك التي يأخذها فرازر بعين الاعتبار؛ إنه يعرض العلاقات بين السحر والدين والحكم الملكي، وهو يصبح بذلك، الباحث للأعمال الموضحة لعلاقة السلطة بما هو مقدس. إن ميادين جديدة قد فتحت، وبعضها يفتح على الاعتراف والتفسير للنظريات الغرائبية للحكم: وقد نشر «بيني برازد» كتابه (نظرية الحكم في الهند) في سنة 1927. والمؤلفات العامة لعلماء السياسة، بدأت بتطبيق بعض المداخلات الانثروبولوجية، ومنها كتاب (تاريخ النظريات السياسية) «1924» لـ أ. أ. غولد نيوشر، الذي يشير بوضوح، إلى النمط السياسي لشعوب (ايركوا) في أميركا الشمالية.

إن أول المؤلفات في الأنثروبولوجيا، تمنح مكاناً محدوداً جداً للوقائع السياسية؛ فكتاب ف. بواس (F. Boas) (الانثروبولوجيا العامة)، يخصص فصلاً لمسائل الحكم؛ وكتاب لويي (المجتمع البدائي)، ينظم مقولات المؤلف ويحمل جدولاً شمولياً للنتائج الرئيسية. ولكن الثورة الانثروبولوجية المحددة، هي تلك التي قامت في الثلاثينات، في مرحلة تضاعفت فيها الدراسات على الأرضية، والتحضيرات النظرية والمنهجية الناتجة عنها.

إن الابحاث المكثسة للمجتمعات الجزئية (المسماة «بدون دولة»)، لبنات القروية وأشكال العلاقة التي تحكم هذه الأخيرة، ان هذه الابحاث، تقود إلى تحديد أفضل للحقل السياسي وإلى حصر أفضل لتنوع أشكاله.

وفي الميدان الأفريقي⁽⁶⁾، سيكتمل التقدم الأكثر سرعة، فالمجتمعات الخاضعة للبحث هي منظمة بمقياس

3 - مناهج الانتروبولوجيا السياسية وتياراتها :

إن المناهج لا تختلف في البداية، عن تلك التي تميز مجموع المنحى الأنثروبولوجي. إنها تصبح أكثر نوعية، عندما تنطرق الانتروبولوجيا السياسية، المضمرة، إلى مسائل خاصة بها: سيورة تكون المجتمعات السلطوية، طبيعة الدولة البدائية، أشكال السلطة السياسية في مجتمعات حكم الحد الأدنى الخ... إنها تحصل على أصلاتها الكاملة، فوراً، حين تصبح الانتروبولوجيا السياسية مشروعاً علمياً ساعياً إلى مادة وإلى أهداف واضحة جداً. وهي تتلقى بذلك، تأثير العلوم الاجتماعية السياسية القائمة - علوم ماكس فيبر، أو بشكل أكثر ندرة، علوم ماركس وانجلز (مثلاً في حالة Leslie White). إنها تنتفع، مع ذلك، من التقدم المحقق من قبل الانتروبولوجيا العامة.

إن هذه المناهج تتميز بالأدوات التي تلجأ إليها، وبالمسائل التي طبقت هذه المناهج عليها. ولا يتم التعريف بها، بشكل كامل، إذا وضعنا في الجهة المعارضة، الأعمال النظرية، التي تقيم ميدان دراستها وهي تنشأ على إسهام الابحاث الميدانية، والأعمال التي تحذ ذاتها بالتحضير الفوري للمعطيات الناشئة عن البحث المباشر. ومن الملائم إقامة جدول عام لهذه المناهج، قبل تقييم فاعليتها العلمية في الاعتراف بالحقول السياسي.

أ) المنحى التوليدي أو المدرسة التوليدية:⁽⁷⁾

إنها، في الوقت ذاته، الأولى في تاريخ النظام والأكثر لمسوحاً، أنها تطرح على ذاتها مسائل «الأصول» و«التطور»، بنفس طويل: الأصل السحري و/أو الديني للحكم الملكي، محضر لتركيب الدولة البدائية، انتقال المجمعات المبنية على «القربانية» إلى مجتمعات سياسية الخ... إنها موضحة بسلسلة مؤلفات - منذ مؤلفات الرواد حتى الدراسة التاريخية لماكلود (أصل وتاريخ السياسة)، وهي تجد، بطريقة ما، نتيجة لها في الأبحاث الانثنية، تلك

ولمقولات اقليمية تطابق بين نظم متقاربة، وهكذا بالنسبة للمجتمعات ذات النسب، كتاب «قبائل بلا حكام» (Tribes Without Rulers) وقد نشر سنة 1958 بأشراف (ميدلتون وتيت)، وبالنسبة للدول في المنطقة الشرقية القائمة على الجزر، كتاب (الحكم البدائي) المنشور سنة 1962 من قبل ل. مار. أما كتاب شابيرا (الحكم والسياسة في المجتمعات القبلية)، فهو كتاب ذو محل عام، كما يوحى بذلك عنوانه، علماً بأنه مبني بالنتيجة على أمثلة مأخوذة من أفريقيا الجنوبية. أنه يفحص الآلات (ميكانيزم)، الضامنة لعمل الحكومات البدائية ويوضح بعض مسائل المصطلحات. أما بالنسبة للأبحاث الأكثر حداثة، الموجهة من قبل الأوضاع الناتجة عن الاستقلال، فإنها تقيم علاقة بين الانتروبولوجيا السياسية وعلم السياسة (ابتر، كولمان، هودكان، بوتخين، زيغلر)، أنها تظهر ضرورة التعاون بين مذاهب عدة. وخارج الميدان الأفريقي، هناك مؤلف يغلب عليه الأدب المتخصص، وهو كتاب «النظام السياسي في مرتفعات بورما» الذي كرسه ليخ (Leach) للبنىات وللتنظيمات السياسية لشعوب الكاشن (Kachin) للبنىات وللتنظيمات السياسية لشعوب الكاشن (Kachin) في بورما (political systems of Highland Burma) وقد نشر في سنة (1954). وهذه الدراسة تقيم المظهر السياسي للظواهر الاجتماعية. وبعد نادل (وأسلافه)، فقد حُدد المجتمع الشمولي و«الوحدة السياسية»، علماً بأن البنىات الاجتماعية قد عرضت ذاتها، بالرجوع إلى «الأفكار المتعلقة بتوزيع السلطة بين الأشخاص وجاعات من الأشخاص».

ويبرز ليخ (Leach) - وهذا إسهامه الكبير - بنوية ديناميكية، غنية بالاقترحات المفيدة للأنثروبولوجيا السياسية. إنه يظهر اللابئات النسبي للتوازنات الاجتماعية - السياسية («إنها توازنات متحركة» حسب تعبير بارتو)، كما يظهر تلاقي «التناقضات» والفارق بين نسق العلاقات الاجتماعية والسياسية ونسق الأفكار المتعلق بهذه الأخيرة، إنه يفرض فحص مسائل المنهج، بحجة أكثر ثباتاً.

الأبحاث المستوحاة من الماركسية، وتضم إليها مفهوماً جديلاً
التاريخ المجتمعات.

ب) المدرسة الوظائفية:

إنها تحدد هوية المؤسسات السياسية، في المجتمعات
المسماة بدائية، إنطلاقاً من الوظائف المعمول بها. وحسب
تعبير (رادكليف - براون)، فإنها تقوم لدراسة «التنظيم
السياسي» كمظهر لـ «التنظيم الكامل للمجتمع». وفي
الواقع، فإن التحليل يستحضر مؤسسات سياسية بحتة
(وهكذا، جهاز الحكم الملكي) ومؤسسات متعددة
الوظائف مستعملة في بعض المناسبات لغايات سياسية،
(وهكذا «التحالفات» المشادة بين العشائر أو الأنساب).

هذا النوع من النحى، يسمح بتعريف العلاقات
السياسية، والتنظيمات والمذاهب التي تكونها، ولكنه ساهم
قليلاً، بإيضاح طبيعة الظاهرة السياسية. إن هذه الأخيرة،
تمتاز بوجه عام بمجموعتين من الوظائف: الوظائف التي تقيم
أو تساند النظام الاجتماعي مرتبة التعاون الداخلي
(رادكليف - براون)؛ والوظائف التي تشكل ضماناً للأمن
بتأمينها الدفاع عن الوحدة السياسية.

ج) المدرسة النموذجية:

إنها استمرار للمدرسة السابقة. إنها تسعى لتحديد
نماذج النظم السياسية ولتصنيف أشكال تنظيم الحياة
السياسية. إن وجود أو عدم وجود الدولة البدائية، يبدو أنه
يمنح معياراً أولياً للتمييز: إنه ذلك الذي يغلب في (النظم
الأفريقية السياسية). إن هذا التفسير الثنائي التفرع هو الآن
قيد المناقشة. وفي الواقع، فمن الممكن بناء سلسلة نماذج
تتمدد من النظم ذات حكم الحد الأدنى، إلى نظم الدولة
الواضحة التكوين؛ وبالتقدم من نموذج إلى نماذج أخرى،
فإن السلطة السياسية تتغير بشكل أفضل، وتنظم بطريقة
أكثر تعقيداً وتصبح مركزية. إن المعارضة بين المجتمعات
الجزئية ومجتمعات الدولة المركزة (المركزية)، تبدو قابلة

للتقاش أكثر فأكثر، حتى أن الباحث الأفريقي (سوتال)
أوضح ضرورة إدخال فئة ثالثة، على الأقل، تلك المتعلقة
بالمجتمعات الجزئية. وعلاوة على هذا النقد، فإن المنهج يجد
ذاته، موضوع موضع الشك، إلى درجة أن النموذجية هي
أحياناً مشبهة بتكرار لفظي غير مجدي (Leach). وكان من
الملائم على الأقل عدم خلط وجمع النماذج «القابلة للوصف»
والنماذج «القابلة للإستنتاج» (استون. Easton)، وكان
من المهم عدم حذف الصعوبة الكبرى وهي أن: النماذج
المعروفة بها هي «متخرفة»؛ وحسب التعبير الحماسي
لـ (ليخ Leach)، «لا يمكننا أن نرضى لوقت طويل
بالمحاولات التي تقيم نموذجية لنظم ثابتة».

د) مدرسة المصطلحات:

إن تأثيراً أولياً وتصنيفاً أولياً للظواهرات، وللنظم
السياسية، ينطلق بالضرورة من محاولة تأسيس للفئات
الأساسية. إنها مهمة صعبة تتطلب مسبقاً، حصراً دقيقاً
للحقل السياسي⁽⁸⁾. إنها تبقى غير مكتملة أبداً؛ إن الباحث
السياسي أستون (Easton)، في دراسة له حول
الانثروبولوجيا السياسية، يؤكد بأن موضوع هذا العلم يبقى
معرفياً بشكل سيء «لأن مشاكل عدة في المفهوم لم تجد
حلاً». وإحدى المبادرات الأكثر اندفاعاً هي مبادرة
(سميث)؛ إنها تحاول، بحماس، إقامة المفاهيم الأساسية:
العمل السياسي، التنافس، السلطة، الهيمنة، الإدارة،
الواجب... الخ... وهي، إضافة إلى ذلك، مفيدة
(بنتائجها)، عندما تعرض «العمل السياسي» بطريقة
تحليلية، بهدف وضع إشارة للجانب المشترك لكل النظم.
وببقى مع ذلك من الأسهل وضع معجم المفاهيم - الأساسية
من منح هذا المعجم مضموناً. إن تأسيس هذه المفاهيم،
يجب أن يكتمل بدراسة منتظمة للفئات والنظريات السياسية
الأصلية، وسواء كانت هذه الأخيرة واضحة أو ضمنية،
ومهما تكن الصعوبات المعترضة لترجمتها. إن علم الألسن هو
بذلك أحد الأدوات الضرورية للانثروبولوجيا وعلم

التمييز الجزئي، التوكيد المتغير) للسلطتين الدينية والسياسية، وعلى لعبة المنطق التي تتحقق تحت أشكال مختلفة داخل نفس البنية الشمولية. والتنوعات تستطيع بذلك إظهار «الحالات» لنفس البنية. إن المنحى البنيوي، المطبق على دراسة النظم السياسية، يثير صعوبات خاصة به - وعلى مستوى أعم. وخاصة تلك الصعوبات التي يأخذها ليخ (Leach) بعين الاعتبار، وهو البنيوي المعتدل، في دراسته للمجتمع السياسي للكاشيين (Kachins). إنه ينطلق من الواقعة الحتمية، وهي أن البنيات المعدة من قبل الانثروبولوجي، هي أنماط موجودة فقط بوصفها «تركيبات منطقية»، وهذا ما يقود إلى سؤال أول: كيف نمثل اليقين بأن النمط الشكلي هو الأكثر كمالاً؟ ومن جهة أخرى، فإن ليخ (Leach) يدرس صعوبة أكثر جوهرية، وهي أن «النظم البنيوية كما يصفها الأنثروبولوجيون هي دائماً نظم ساكنة»؛ إنها أنماط للواقع الاجتماعي تظهر حالة إنسجام وتوازن مشدد عليه، بينما هذا الواقع ليس له ميزة الكل المنسجم؛ إنه يخفي تناقضات، ويظهر تنويعات وتغيرات للبنيات. وفي الحالة الخاصة للتنظيم السياسي للكاشيين، فإن ليخ يشير إلى ظاهرة التذبذب بين قطبين - النموذج «الديمقراطي» والنموذج «الأرستقراطي» - أي عدم ثبات النظام، والأحكام المتغيرة للثقافة، وللبنية الاجتماعية - السياسة وللوسط البيئي. إن دقة العديد من التحليلات البنيوية هي ظاهرة وخادعة. إنها تفسر بشرط ضروري، ولكنه أحياناً مقنع: «الوصف لبعض النماذج غير الواقعية للموضع، آخذين بالعلم، بنية نظم التوازنات».

(ليخ).

و) المدرسة الديناميكية:

إنها تكمل، بجزء ما، المدرسة السابقة، بتصحيحها في بعض النقاط. إنها ترغب بفهم ديناميكية البنيات بقدر فهم النظام للعلاقات التي تكون هذه البنيات: أي الأخذ بعين الاعتبار عدم التلاؤم، والتناقضات، والضغط، والحركة

الإجتماع السياسيين. ولم يكن سيُعرف تجاهل حقيقة أن المجتمعات المتأنية من أول هذين الأمرين (الفئات)، تفرض توضيح النظريات التي تفسرها، والايديولوجيات التي تبررها، لقد اقترح (سوتال وبياتيه وبالنديه) الوسائل التي يجب استعمالها بغية بناء هذه النظم المظهرة للفكر السياسي الأصيل.

هـ) المدرسة البنيوية:

إنها تستبدل الدراسة التوليدية أو الوظائفية، بدراسة للموضوع السياسي، موضوعة إنطلاقاً من الانماط البنيوية. إن ما هو سياسي يرى بمظهر العلاقات الشكلية، التي تأخذ بالحسبان، علاقات السلطة القائمة فعلياً بين الأفراد والجماعات؛ وإذا كنا نريد اللجوء إلى التفسير الأكثر بساطة، فإن البنيات السياسية - ككل بنية إجتماعية - هي النظم المجردة المظهرة للمبادئ التي توحد العناصر المكونة للمجتمعات السياسية الملموسة. وفي مقال محقق مكرس لـ «بنية السلطة عند الحاجري»⁽⁹⁾ وهي مجموعة من الجماعات السكانية التشادية؛ فإن بويون (Pouillon) يدقق ويوضح واحدة من امكانيات المنهج البنيوي المطبق في ميدان الانثروبولوجيا السياسية. إن التطبيق يتطرق إلى مجموعة من المجتمعات - المصغرة تظهر في الوقت ذاته قرابات (الاسم العام - الحاجري - يوحي بها)، وتظهر تنوعات ذات دلالة، وخاصة في معالجة «موضوع السلطة». إن شرطاً مزدوجاً، وهو وجود عناصر مشتركة وتمييز في الترتيب لهذه العناصر، هو ضروري لهذه المدرسة. إنه يسمح، بدرجتين، ببناء نظم عائدة لمجموع صيغ التنظيم الاجتماعي - السياسي، و«نظام للنظم» - ذلك النظام المعبر معرّفًا لسلطة الحاجري. ومن هنا، لحظنا الدراسة، في الوقت الأول، تأثير «العلاقات البنيوية الداخلية لكل تنظيم معتبر كنظام»؛ وفي الوقت الثاني، تفسير لمجموع التنظيمات المدروسة «وكأنها نتاج مزيج». وفي الحالة المدروسة، فإن المنهج يؤكد خاصة على الاختلاطات المختلفة (المعادلة،

مؤكداً على وحدة المجتمع. إن الدولة الأفريقية التقليدية تبدو غير ثابتة وحاملة لجدل منظم - محوّل إلى طقوس - يساهم أكثر في مساندة النظام من تغييره، واللائبات النسبي والتمرد المراقب، كان يمكن أن يكوناً، بذلك، المظاهر الطبيعية للسيرورات السياسية الخاصة لهذا الشكل من الدولة. ونحن نرى ذلك، إن التجديد النظري هو فعلي، ولكنه ليس مُقاداً حتى أقصاه. إن غلوكان، يعترف جيداً بالديناميكية الداخلية، كعامل مركّب لكل مجتمع، ولكنه يقلّل من محله التغيير، وهذه الديناميكية مأخوذة بالحساب - كما التأثيرات الناتجة عن «الشروط الخارجية» - ولكن الديناميكية الداخلية تندرج ضمن مفهوم للتاريخ يربط المجتمعات المتأنية من الانثروبولوجيا بتاريخ معتبر تكرارياً.

إن هذا التفسير يثير جدلاً، لا يمكن تجنبه، وتظهر أهميته، في الواقع، من خلال الفائدة المتصاعدة المعطاة للأبحاث الانثروبولوجية، ذات الفكر التاريخي ومن خلال تضاعف الدراسات النظرية التي تقمّ هذه الفائدة. وبعد فترة طويلة من الرصانة، والتي تجد تفسيراً لها في الطموحات الكبيرة للمدرسة التطورية، وببلاغات المدرسة الإنتشارية، وفي الموقف السلي المتخذ للمدرسة الوظيفية، فإن هذه الأسئلة تجد مكاناً أولياً لها في حقل البحث الانثروبولوجي. إن مؤلفاً صغيراً لـ (افنز - بريشارد) (الانثروبولوجيا والتاريخ) يساهم في إعادة تأهيل التاريخ. إن هذا الجدل، لن يجد منفذاً له، إلا إذا بدأنا بتمييز، دون مخاطر الخلط، لوسائل المعرفة التاريخية، وللأشكال المتخذة من قبل الصيرورة التاريخية، وللتعبيرات الايديولوجية التي تغطي التاريخ الحقيقي.

وبالنسبة للانثروبولوجيا السياسية، فإن توضيح العلاقات القائمة بين هذه الحقول الثلاثة هو شرط ضروري.

وفي ميدان اعتبر مطولاً، خارجاً عن التاريخ - ميدان المجتمعات والحضارات الأفريقية السوداء - فإن الأعمال

الملازمة لكل مجتمع. إنها تفرض ذاتها بقدر أكبر من الأنثروبولوجيا السياسية لأن الميدان السياسي، هو ذلك الميدان حيث الضغوط تُفهم بأحسن شكل وحيث التاريخ يطبع علامته بأوضح شكل.

إن ليخ، قد ساهم مباشرة في تشييد هذه المدرسة، بعد أن بحث أسباب ظهورها المتأخر. إنه يتساءل حول التأثير السائد لدوركهام - على حساب تأثير باريتو (Pareto) أو ماكس فير - هذا التأثير الذي كان سيسمح بمفهوم يشدد على التوازنات البنوية، وعلى التائلات الثقافية، وعلى أشكال التضامن؛ علماً بأن المجتمعات الحاملة لنزاعات ظاهرة والمنفتحة على التغيرات كانت ستصبح «متهمة بالفوضوية». إنه ينقض «الأحكام المسبقة الأكاديمية» والمركزية الإتنية للانثروبولوجيين الذين عملوا لإبعاد بعض معطيات الواقع، لكي لا يعالجوا إلا مجتمعات ثابتة، غير مهددة بالتناقضات الداخلية ومعزولة داخل حدودها. وباختصار، فإن ليخ يدعو للأخذ بعين الاعتبار، لما هو متناقض، لما هو صراعي، لما هو مُقارب، ولما هو متعلق بالخارج، وهذا التوجيه يظهر ضرورياً لتقدم الانثروبولوجيا السياسية، لأن ما هو سياسي يعرف ذاته أولاً بالتاس الفوائد وبالتزام.

إن انثروبولوجي مدرسة مانستر، تحت تأثير غلوكان، يوجهون أبحاثهم نحو تفسير ديناميكي للمجتمعات. لقد درس غلوكان طبيعة العلاقات القائمة بين «التقليد» و«الصراع» (التقليد والصراع في أفريقيا - 1955)، بين «النظام» و«التمرد» (النظام والتمرد في أفريقيا القبلية - 1963). إن إسهامه يتعلق، في الوقت ذاته، بالنظرية العامة للمجتمعات التقليدية والسلفية، وبمنهج الانثروبولوجيا السياسية. إن هذه الأخيرة تجد إقتراحات، في نظريته عن التمرد، وفي دراساته المكترسة لبعض الدول الأفريقية. إن التمرد يُرى كسيرورة دائمة وتظهر، بطريقة ثابتة، العلاقات السياسية، بين ما هو طّقسي، مطروح، بجزء منه، كأداة تعبير عن النزاعات وكأداة لتخطيها،

مجمعهم، وقد حصلوا على معنى السببية التاريخية، وبالنسبة لهم، فإن هذه السببية لا تنأت من النظام فوق الطبيعي، لأن الأحداث خاضعة مبدئياً لإرادة الناس.

إن العلاقة بين التاريخ والسياسة هي بادية للعيان، حتى في حالة المجتمعات المتروكة للمذاهب الانتروبولوجية. ومنذ اللحظة، التي لا تعود بها، المجتمعات تُرى، كنظم متخذة، فإن القرابة الجوهرية لديناميكيتها الاجتماعية ولتاريخها، لا يعود بالامكان تجاهلها.

وهناك سبب آخر يفرض ذاته بقوة أكبر أيضاً، وهو أن: درجات الوعي التاريخي هي متصلة بأشكال تمرکز السلطة السياسية ودرجته. وفي المجتمعات الجزئية، فإن حراس المعرفة المتعلقة بالماضي، هم الماسكون بزمam السلطة، على العموم. وفي مجتمعات الدولة، فإن الوعي التاريخي يبدو أكثر حيوية وأكثر شمولاً. وفي الواقع، فإنه في كنف هذه الأخيرة، يتم الفهم، بشكل واضح، لاستعمال التاريخ الايديولوجي بغية أهداف الاستراتيجية السياسية. وقد أوضح (فانسينا Vansina) ذلك، بشكل جيد، بصدد رواندا القديمة. ويبقى التذكير بأن سير الدول المستعمرة (بفتح الميم) نحو الاستقلال، قد وضع في خدمة القوميات تاريخاً حقيقياً محارباً.

وهكذا، إذاً، فمن خلال لعبة لضرورة أصبحت ظاهرة الملامح، فإن النظرية الديناميكية للمجتمعات، والانتروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسيين والتاريخ، قد تمّ تسيرها نحو توحيد جهودها. وهذا اللقاء يعطي حاسة جديدة لتلك الرؤية المسبقة لدور كهام: «نحن مقتنون... بأن يوماً سيأتي، وفيه لن يختلف الفكر التاريخي والفكر الاجتماعي (السوسيولوجي) عن بعضهما البعض إلا ببعض الالتباسات».

الحديثة العهد، بدأت باثبات خطأ التفسيرات السكونية جداً. إن حقيقة التاريخ الأفريقي، الظاهرة من خلال تلاقي حياة المجتمعات السياسية والحضارات السوداء ومن خلال موتها، لم يعد من الممكن تجاهلها. وإن الابحاث، التي تأخذ بالحسبان، هذه الأبعاد، تُظهر بأن الوعي التاريخي لم يظهر عرضاً، تبعاً لتجارب الاستعمار وللتغيرات الحديثة؛ إن هذه الدراسات تثبت - بتشويه وجهة نظر جان بول سارتر - بأن الموضوع لا يتعلق فقط بتاريخ أجنبي «حول إلى تاريخ داخلي» إن نادل (Nadel) في دراسته عن النوب (نيجيريا) يميز بين مستويين للتعبير عن التاريخ (مستوى التاريخ الايديولوجي ومستوى التاريخ الموضوعي)، ويستنتج بأن النوب لديهم وعي تاريخي وهو يسميهم (Historically minded) وهذا الوعي يعمل على كل من المستويين. إن أبحاثاً جديدة أثبتت هذا النزاع للتعبير التاريخي وللمعرفة التي تدير هذا التعبير: تاريخ عام (أثبتت هذا النزاع للتعبير التاريخي وللمعرفة التي تدير هذا التعبير: تاريخ عام (مثبت في خطوطه العامة ومتعلق بكيان أتنية كامل) وهو يتعايش مع تاريخ خاص (معرف به في التفاصيل، ويخضع لاعتوجاجات، ومرجعه جماعات خاصة وإهتماماتها النوعية) إن دراسة لـ (إبان كينيزون) التي وصلت إلى شعب اللابولا (Luapula) في أفريقيا الوسطى تحمل توضيحاً ملموساً. إنها تعرّف بالوضع المعترف لهذين النمطين للتاريخ الأفريقي: على مستوى التاريخ المسمى لا شخصي، فإن الزمن والوضع هما مجموعان؛ وعلى مستوى التاريخ المسمى شخصي، فإن الزمن مُلغى والمتغيرات معتبرة وكأنها لا شيء - إن الاوضاع والاهتمامات للجماعات هي مجمّدة، بشكل ما.

إن هذا التحليل يظهر، من جهة أخرى، إلى أية درجة، كان لدى اللابولا وعي لسدور الحدث في صيرورة

الحواشي

- (1) آثرنا استعمال تعبير «الانثروبولوجيا»، عوضاً عن استعمال تعبير «علم السلالات» المستعمل أحياناً في العربية، كتعريب لكلمة «انثروبولوجيا»، وذلك منعاً لأي التباس. (م).
- (2) إن ستوارد يؤكد بهذا الصدد: «إن البنية الاجتماعية - السياسية تعطي ذاتها للتصنيف، وهي ظاهرة بشكل، أكثر وضوحاً من الأشكال الأخرى للثقافة». (الانثروبولوجيا اليوم) 1953 - ص: 322.
- (3) ف. ج. - تيغرت: «سيرورة التاريخ». 1918. ص 79.
- (4) د. ف. بوكوك، «الانثروبولوجيا الاجتماعية». لندن. 1961. ص 9.
- (5) ل. هـ. مورغان (المجتمع القديم) 1877. ص 6.
- (6) آثرنا استعمال تعبير (أفريقي)، للدلالة على الدراسات المهمة بأفريقيا، ولم نستعمل تعبير (مستفوق) منعاً لأي التباس. (م).
- (7) عوضاً عن التعبير المستعمل من قبل المؤلف، وهو «المسيرة»، فقد آثرنا استعمال تعبير آخر أكثر دلالة وهو «المدرسة».
- (8) أرجع إلى الفصل الثاني من الكتاب: «ميدان الموضوع السياسي».
- (9) بويون: «بنية السلطة عند الحاجري» (تشاد). في (الإنسان). 1964.